الطيران السورية في طور إعادة الهيكلة

محمود الصالح

تركزت مناقشات وزير النقل الدكتور المهندس غزوان رفعت خيربك ووزير التنمية الإدارية الدكتور حسان النوري وأعضاء المجلس الاستشاري لوزارة النقل والمديرين العامين للجهات البحرية التابعة لوزارة النقل على هيكلة النقل الجوي المتضمن تحرير النقل الجوي وإعادة هيكلة مؤسستي الطيران السورية والطيران المدني.

وأكد وزير النقل خلال اللقاء الذي عقد في قاعة اتحاد الغرف التجارية السورية أهمية إعادة هيكلة مؤسستي الطيران بالاعتماد على الخبرات الذاتية مشيراً إلى أهمية البدء بهذه الخطوة التي تؤسس لمراحل متميزة من العمل والتي تعد اللبنة الأساسية لمراحل لاحقة في ظروف أفضل مما نمر به لافتاً إلى أهمية هيكلة مؤسسة الطيران كونها تسهم في الحفاظ على المؤسسة نتيجة الظروف والمتغيرات الحالية وبالتالي نستطيع أن نحافظ على هذا القطاع والإبقاء عليه وعلى عمله وبالوتيرة التي نراها ونلتمس جميعاً حجم الجهد المقدم من خلال فريق العمل ككل للبقاء على التشغيل وتقديم الخدمات المعهودة إضافة إلى أهمية فصل سلطتي الطيران المدني كي نستطيع أن ننهض بهذا القطاع وجعله قطاعاً منافساً بكل المقاييس وخاصة بعد إقرار مشروع تحرير النقل الجوي من رئاسة مجلس الوزراء.

من جانبه وزير التنمية الإدارية الدكتور حسان النوري أشار إلى أن وزارة النقل خطت خطوات متميزة على صعيد التنمية الإدارية وخاصة مرفأ طرطوس وحالياً المقترحات الواردة في إعادة هيكلة مؤسستي الطيران العربية السورية والمدني مؤكداً استعداد وزارته لتقديم كل الدعم والخبرات المطلوبة للوصول إلى الصيغة النهائية وبدء العمل ضمن الرؤية التي تراها المؤسسة مناسبة لاستمرارية عملها وتقديمها الخدمة الأفضل.

يستقبل يومياً المراجعين والمحاكم تمارس عملها بشكل طبيعي ولا تأخير في إخلاء سبيل الموقوفين

محامي عام دير الزور لـ«الوطن»: القضاء في المحافظة متماسك وقوي والقضاة يمارسون عملهم

محمد منار حميجو

أكد المحامي العام بدير الزور كمال الداغر أن القضاء في المحافظة متماسك والقضاة يمارسون عملهم بشكل طبيعي دون أي خوف من العصابات المسلحة، لافتاً إلى أن عدد القضاة في المحافظة بلغ ٣٠ قاضياً بانتظار القضاة الذين تم تعيينهم أخيراً، معلناً أن العدلية يومياً تستقبل المراجعين من أهالي المدينة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال الداغر: إن العمل لا يخلو من الصعوبات إلا أن هذه المعوقات لم تعطل عمل المؤسسة القضائية في المحافظة وأن هناك قضاة موجودين في مقر القصر العدلي على مدار أربع وعشرين ساعة لتسهيل أمور المراجعين، مشيراً إلى أنه لا يوجد تأخير في مسألة إخلاءات السبيل بالنسبة للموقوفين.

وأضاف الداغر: رغم صعوبة تنقل القضاة إلى مقر عملهم نتيجة انقطاع الطريق إلا أنهم يتحدون كل هذا الإرهاب ويوجدون في مقر عملهم لتسهيل أمور المواطنين في المحافظة، مؤكداً أن ثقة المواطنين بالمؤسسة القضائية في المحافظة ازدادت بشكل كبير نتيجة مواقف القضاة المشرفة.

وأوضح المحامي العام أن هناك آلاف المراجعين من أهالي الدير يراجعون العدلية أي بنسبة تتجاوز ٦٠ بالمئة من أهالي المدينة أما بالنسبة لأهالي الريف فإن الاتصال معهم مقطوع نتيجة قطع العصابات الإرهابية للطرق المؤدية إلى مركز المحافظة وهذا ما يعطل فصل العديد من الدعاوى لعدم توافر طرق التبليغ.

وبين الداغر أنه في حال لم تكتمل خصومة الدعوى يومي سواء كانت الجنايات أو المحاكم المدنية أو الشرعية، لافتاً إلى أن عدداً كبيراً من المواطنين يومياً يراجعون المحكمة الشرعية ولاسيما لتثبيت عقود الزواج، إضافة إلى الأمور الأخرى مثل الوصايا والولاية والطلاق ما يدل على أن الحياة تسير بشكل طبيعي في المحافظة.

> ٣٠ قاضياً في العدلية يسهلون أمور المواطنين رغم محاولات المسلحين تعطيل القضاء ونشر الجريمة
>
> إقبال على المحاكم الشرعية لتثبيت حالات الزواج

وأشار المستشار الداغر إلى أن محكمة الجنايات تعقد جلسات لفصل الدعاوى الخاصة بالقتل والسرقة، معلنا أن المحكمة حاكمت العديد من عصابات التزوير وأرجعت الكثير من الحقوق إلى أصحابها وهذا ما عزز الثقة بين الأهالي والقضاء، معتبرا أن من الطبيعي أن تفرز الأزمة التي تمر بها البلاد العديد من الحالات الجديدة على المجتمع السوري وأن محافظة الدير ليست بمنأى عن هذه المفرزات ولاسيما أن هناك الكثير من العصابات المنتشرة في الريف تحاول بشتى الوسائل نشر الجريمة في المحافظة ومن هذا المنطلق فإن دور المؤسسة القضائية في ضبط الجرائم وتطبيق القانون كبير.

وعما يتعلق بالمحاكم المدنية قال الداغر إن عمليات بيع وشراء العقارات تسير بشكل طبيعي وأن المحكمة فصلت الكثير من الدعاوى في هذا الموضوع إضافة إلى الأمور المدنية الأخرى ولاسيما منها التجارية لافتاً إلى أن المحاكم تستقبل يوميا دعاوى متعلقة بالأمور المدنية.

ولفت الداغر إلى أن السجن المركزي يوجد في منطقة آمنة وأنه يتم إحضار الموقوفين إلى المحكمة دون حدوث أي مشاكل تذكر إضافة إلى أنه يتم إخلاء سبيل الموقوفين الذين يستحقون إخلاء سبيلهم من دون تأخير.

فإن القاضي لا يستطيع إكمالها وهذا يدل على أن الدولة تعمل ضمن العقل المؤسساتي والقانوني كما أنه يدل على أن القضاء في المحافظة ما زال متماسكاً وقوياً رغم المحاولات العديدة من العصابات الإرهابية في تعطيل دور المؤسسة القضائية وترهيب القضاة إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك لأن كل قاض في العدلية يدرك أنه موجود لخدمة المواطنين وتسهيل أمورهم، مشدداً على أن القصر العدلي أبوابه مفتوحة لكل مواطن سواء كان من أهالي المدينة أو الريف وأن المشكلة التي يوجهها القضاء هي عدم القدرة على تبليغ المواطنين القاطنين في الريف بسبب عدم التواصل مع هذه المناطق.

وكشف الداغر أن جميع المحاكم تمارس عملها بشكل

خطة إنتاج القطن بالحسكة إلى الوراء سر... وتجهيز خطة للنباتات العطرية!

الحسكة - دحام السلطان

أعتمد مركز حبوب حي غويران بمدينة الحسكة ليكون مركزاً لاستلام محصول القطن على مستوى المحافظة لهذا العام، والذي تُقدّر خطة إنتاجه بنحو /٢٤/ ألف طن، وهي التي تعتبر نسبة منخفضة ومتدنية جداً قياساً على إنتاج السنوات السابقة للمحصول في ضوء الخطة الزراعية المخصصة لزراعته، والبالغة ٣٨٧٠٠ هكتار، والمزروع منها مساحة ٦١٥٠ هكتاراً فقط.

وبيّن مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة المهندس عامر سليمان سلو أن المديرية قد أعدت الإجراءات اللازمة عبر دوائرها الفرعية المختصة لقطع المناشئ الناظمة لشراء المحصول من الفلاحين والمزارعين ريثما يتم افتتاح المركز المذكور بالشكل الفعلي، وقامت بإعداد مذكرة خطية بشأن مقترح السعر الجديد للمحصول ومراسلة الوزارة بذلك والتي بدورها تقوم برفع المقترح اللازم للجنة الاقتصادية في القطر بشكل يتناسب مع كلفة إنتاجه وتحقيق هامش ربح مناسباً للمُنتج يكفل تحقيق التوازن المطلوب ما بين عمليتي العرض والطلب للمنتج والحكومة على حد سواء، علماً أن الكلفة الفعلية لإنتاج الكيلو الواحد من المحصول ترتفع في محافظة الحسكة لتتراوح ما بين ١٢٥ – ١٣٠ ليرة سورية، وتتباين كلفتها من محافظة إلى أخرى ومحددة مركزياً بحسب أسعار الحكومة بـ١٠٢ ليرة سورية، وأضاف قائلاً: هناك جملة من الأسباب أدت إلى تدنٍّ خطة إنتاج المحصول لهذا الموسم وتضافرت مجموعة من المعوقات لتدهور إنتاجه، ولاسيما مستلزمات الإنتاج من بذور محسّنة وأسمدة ومبيدات كيمياوية والتي لا تتوفر إلا بالسوق السوداء وبسعر يصل إلى ثلاثة أمثال السعر الحكومي المعتمد لها، ولعدم تمويل المصارف الزراعية للمنتجين بالمواد اللازمة بالسعر الحقيقي، وموضوع تقنين الكهرباء اللازم للمولدات في المشاريع الزراعية ومحركات الديزل ذات الكلفة الباهظة المرافقة لسير عملها، إضافة إلى هجرة الأيدي العاملة إلى داخل القطر وخارجه وغلائها واحتكارها للأسعار إن وجدت لأنها غير مرتبطة بالتعرفة المحلية الرسمية لأجور العمل، وعدم استلام المحصول في المحافظة في الموسم الماضي.

ومن جهة ثانية فقد أكد مدير الزراعة: أن الخطة الزراعية الإنتاجية للموسم الزراعي ٢٠١٥ –٢٠١٦ أصبحت جاهزة، وتتضمن آلية التنظيم الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية والثانوية والعطرية والخضروات وسواها من المنتجات، ونسبة زراعتها بالنسبة للمساحة الزراعية المستثمرة، وستقوم المديرية بنشرها وتوزيعها بدءاً من الأسبوع القادم.

قريباً معايير جديدة للقبول في الدكتوراه لكل الجامعات

فادي بك الشريف

يبدو أن وزارة التعليم العالي متجهة فعلا نحو طرح معايير جديدة للدكتوراه حسب تأكيدها لـ«الوطن» والقيام بدراسة جدية لهذا الموضوع بعد أن صدر المرسوم رقم ٢٢٧ لعام ٢٠١٥ الذي منح مجلس التعليم العالي صلاحية تحديد معايير للدكتوراه وتحديد سقف الإشراف، وزارة التعليم العالي قامت وعبر أمانة مجلس التعليم العالي بإرسال تعميم للجامعات السورية بضرورة معرفة مقترحات الكليات بهذا الموضوع عبر قيام كل قسم في كل كلية باقتراح المعايير اللازمة للقبول للدكتوراه وكذلك إمكانية كل دكتور ولاسيما الأستاذ والأستاذ المساعد للإشراف على طلاب الدكتوراه والطاقة الاستيعابية لكل دكتور، وبموجب تعميم حصلت الوطن على نسخة منه طلب مجلس البحث العلمي في جامعة دمشق من مجالس الكليات والأقسام موافاتها باقتراحاتها وقراراتها حول إمكانية عضو الهيئة التدريسية للإشراف على طلاب الماجستير والدكتوراه

الطلاب من جانبهم ناشدو عبر الـ«الوطن» أن تكون دراسة التعليم العالي موضوعية وأن تحقق مطالبهم ولاسيما رفع الإشراف كخطوة لاستيعاب عدد أكبر من طلاب الدكتوراه ووضع معايير مقبولة يمكن تحقيقها ولاسيما في ظل الأزمة الحالية. وفي السياق نفسه إن طلاب جامعة تشرين استغربوا تصرف مجلس جامعة تشرين حيث وضع معايير تعجيزية للدكتوراه من ضمنها وجود تفرغ كامل وبالتالي تقديم استقالة الموظف أو الاستيداع، وبالتالي سيحرم من راتبه الذي يعتبر مصدر رزقه الوحيد في ظل هذه الظروف وعليه الاختيار بين راتبه أو الدكتوراه!!

ويعد موضوع الدكتوراه من أكثر المواضيع التي يدور حولها الجدل منذ ٣ سنوات لليوم بسبب صدور قرارات متلاحقة اعتبرها الطلاب متخبطة ولا تساهم بتحديد جودة المخرجات ولا تساهم برفع مستوى البحث العلمي في سورية

وطالب الطلاب أن تنظر الوزارة إلى طلابها كشركاء في البحث العلمي وأن تستوعب أكبر قدر ممكن من الطلاب وأن ترفع الإشراف وخاصة أن رفعه لا يؤثر على الدكتور ولا على الطالب لأن مرحلة الإشراف للدكتوراه هي مرحلة توجيهية وليس مرحلة تدريسية، وينسجم ما سيق مع ما أكده وزير التعليم العالي لـ«الوطن» أنه تم الاتفاق على إعادة مسألة تحديد المعايير لأقسام الكليات بما يخص موضوع الإشراف، وكل قسم يضع رؤيته وقناعاته وإمكاناته حول معايير الدكتوراه، أي حسب كل قسم من الأقسام، ويؤخذ قرار مجلس قسم ومن ثم مجلس كلية، ومجلس جامعة، ليعرض الموضوع على مجلس التعليم العالي ويصدر القرار.

أجور النقل تضاعف أسعار البضائع وتستنزف الموظفين والطلاب في درعا

درعا - الوطن

أصاب شرايين النقل في محافظة درعا خثرات عصية على التحلل حتى وصلت إلى درجة الجلطات التي جعلت من هذا القطاع الحيوي عبئا ثقيلاً على مصادر معيشة البشر بمختلف أعمالهم ومداخيلهم، وغدا كل المستفيدين من هذا القطاع يشكون من أعباء وتكاليف لا تحتمل، وقد ذكر كل من نوري ومحمد والصمادي – باعة خضار أن أسعار الخضر في سوق هال طفس أقل من نصف سعرها في أسواق مدينة درعا والسبب أجور النقل الباهظة، في حين أشار الطلاب الجامعيون فادي وسامر وخالد أنهم يدفعون أجور نقل تفوق ٦٠٠ ليرة في اليوم ذهاباً وإيابا من قراهم إلى مقر الجامعة في مدينة درعا وهو عبء كبير لا يمكن تحمله من أهلهم الذين كثيراً ما يغيبونهم عن محاضراتهم للتخفيف من ذلك العبء لأولوية أمور معيشية أخرى، والحال يقاس على الموظفين إذ أوضح كل من ناجي وبسام ومحمود أن أجور النقل تأكل نصف الراتب، كما يندرج على معاناة الطلبة والموظفين الذين يذهبون إلى دمشق.

لدى الاطلاع على التسعيرة المحددة لأجور النقل تبين أنها من دمشق إلى درعا على طريق الأوتستراد تبلغ للسرفيس ٢٧٠ ليرة في حين أن الأجر الرائج ٨٠٠ ليرة ومن دمشق إلى الصنمين ١١٧ ليرة والرائج نحو ٣٠٠ ليرة وعلى الخطوط الداخلية المشكلة نفسها فأجرة الراكب من درعا إلى الصنمين ١٣١ ليرة والرائج ٣٠٠ ومن درعا إلى داعل ٣٦ ليرة والرائج ٢٥٠ ومن درعا إلى إزرع ٨٥ والرائج ٢٥٠ ومن درعا إلى الشجرة ٨٧ والرائج يفوق ٦٠٠ ليرة وباقي الخطوط على الشاكلة نفسها.

وبسؤال بعض السائقين عن سبب عدم الالتزام بالتسعيرة ذكروا أنهم يسلكون ضمن الظروف الراهنة طرقا طويلة وتتبدل زيادة باستمرار وهناك إرباك وتأخير كبير عليها إضافة إلى ارتفاع تكاليف الصيانة والإصلاح وقيم العجلات والزيت وحتى مادة المازوت التي يضطرون كثيراً لشرائها بسعر السوق السوداء بما يصل إلى ضعف السعر النظامي.

ولدى سؤال مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المصطفى عن الإجراءات المتخذة والتسعيرة أوضح أنه يتم باستمرار تسيير دوريات لضبط مخالفات وسائط النقل وتم خلال العام الجاري تنظيم ٢١٢ ضبطا بآليات السرفيس والتكسي مع الحجز وذلك لمخالفتها بعدم الإعلان عن بدل أجور النقل وتقاضي زيادة عن الأجور المحددة رسمياً، وبالنسبة لإمكانية زيادة الأجور إلى حد مقبول من السائقين والركاب ذكر المصطفى أن تحديدها على الخطوط بين المحافظات من صلاحيات الوزارة وكان تم سابقاً رفع كتاب إليها يتضمن طلب سائقي سرافيس دمشق – إزرع برفع الأجور نظراً للظروف الراهنة والتكاليف المترتبة عليهم وكانت الإجابة بطلب الالتزام بالأجرة المحددة لأنه تم لحظ المتغيرات والتكاليف حسب الواقع الفعلي كما تم لحظ زيادة سعر المازوت، أما بالنسبة للخطوط الداخلية فهي من اختصاص المكتب التنفيذي لمحافظة درعا وقد تمت زيادتها بمقدار الضعف منذ فترة آخذين بالاعتبار الظروف الراهنة مع التنويه أن لكل سرفيس يومياً مخصصات تبلغ ١٥ لتراً من المازوت، وحول الموضوع نفسه بين عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة سعدو الجبر أنهم بانتظار الإجابة عن المقترح الذي تم رفعه للوزارة لزيادة الأجور الداخلية وبين المحافظات بنسبة ٥٠ ٪ أو تفويض المكتب التنفيذي بوضع التسعيرة المناسبة آخذين بالحسبان الاهتلاكات وارتفاع أجور السائقين وتكاليف الإصلاح المرتفعة وإرباكات الطرق والتأخر عليها وأحياناً عدم توافر المحروقات بالقدر الكافي. أمام ما تقدم ينبغي بداية وضع أجور مقبولة تنصف جميع المستفيدين من عمل هذا القطاع وتأمين المازوت بالقدر الكافي والسعر النظامي ومن ثم الرقابة الدائمة للإلزام بالتسعيرة وتنظيم الضبوط الرادعة بحق وسائط نقل الركاب والبضائع التي تخالفها.

أصحاب عقارات في صلخد يطلبون رفع الصفة الآثارية عنها

السويداء-عبير صيموعة

جاء إعلان مجلس مدينة صلخد عن تعديلات على مخططها التنظيمي بمنزلة بصيص أمل للأهالي هناك كما أثلج صدور الكثيرين منهم خاصة لما لهذه التعديلات من أهمية في تخفيف الأعباء عنهم فضلاً عن أهمية هذا التعديل في التنمية العمرانية للمدينة وأوضح رئيس المجلس باسل الشومري أنه جرى إضافة عدة تعديلات على المخطط منها إضافة شريحة سكنية جديدة تحت مسمى سكن ثان بمدخل المدينة يسمح فيها بالبناء الشاقولي ٦ طوابق مقابل شوارع عرضها ١٤ متراً وكذلك زيادة عدد الطوابق المسموح ببنائها ونسبة البناء في بعض الفئات السكنية.

إلا أن هذه التعديلات والتي أشار إليها الشومري لم يستفد منها سكان المدينة القاطنون ضمن الشرائح الأثرية في صلخد والتي قامت مديرية الآثار بفرضها على أهالي المدينة وحرمت أصحاب تلك العقارات من التوسع في مبانيهم أو إضافة أي طابق أو غرفة واحدة إلى منازلهم كما أدت إلى تجميد هذه العقارات بعد أن أصبحت مرهونة برسم المديرية العامة للآثار والمتاحف حيث يؤكد أهالي المدينة أن هذا القرار أوقف الحراك البنائي والإنشائي ضمن المنطقة وأجبرهم على التقوقع ضمن منازل قديمة جراء عدم السماح لهم بالتوسع العمراني أو حتى إضافة أي كتل إسمنتية داخل هذه المنازل بل اقتصر قرار الآثار بالسماح بترميم جزء منها فقط ولكن ضمن الاشتراطات المعمول بها لدى دائرة الآثار بأن يكون بالحجر البازلتي علماً وبحسب الأهالي هناك أن ترميم هذه البيوت حسب هذه الاشتراطات يعتبر مكلفاً لهم الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة وبرفع الصفة الأثرية عن منازلهم وذلك كي يتسنى لهم استثمارها للسكن.

ويؤكد الشومري أن مشكلة تقسيم المنطقة المحيطة بالقلعة إلى شرائح مشكلة يعاني منها أهالي صلخد منذ أعوام عديدة وما زالت رغم مطالبة مجلس المدينة برفع الصفة الأثرية عن تلك العقارات وتعديلها بما يتناسب مع الامتداد العمراني للمدينة إلا أن المجلس والأهالي لم يحصلوا سوى على الوعود وما زالت مطالبهم رهينة أدراج المديرية العامة للآثار.

مؤكداً أن مطالب أهالي مدينة صلخد محقة ويجب أن يجري العمل من المديرية العامة للآثار على حل مشكلة الشرائح في صلخد أسوة بمدينة شهبا لافتاً إلى أن أهالي المدينة يستحقون اهتمام مدير مديرية الآثار العامة الذي جاء إلى شهبا حاملاً حلاً لعقاراتها المرهونة للآثار في حين قضية عقارات صلخد لم يتم تحريك ساكن فيها.